مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع ـ العدد الخامس ـ 2024 ـ الصفحات (205-218)
ISSN3005-3900

المهددات الأمنية والسياسية للأمن القومي العربي

عبدالرزاق حامد محمد خليفة [1] *
[1]. قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا
abdalrazakkhalifa@bwu.edu.ly

Security and political threats to Arab national security

ABDULRRAZIQ HAMID MOHAMMED [1]*
Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

تاريخ الاستلام: 23-10-2024 تاريخ القبول: 12-11-2024 تاريخ النشر: 04-12-2024

الملخص:
خلصت الدراسة إلى أن التدخلات الإقليمية الخارجية تقف دون تفعيل للقدرات العربية الجماعية وتكمن خطورة هذا الأمر في أن التدخلات الخارجية تحمل دوماً في طياتها الأطماع التوسعية الجغرافية وسط النفوذ الخارجي علي حساب السيادة الوطنية العربية وخلصت الدراسة أيضاً الي تضارب المصالح الوطنية لكل الدول العربية وتقديم كل دولة مصلحتها الخاصة علي مصلحه الوطن العربي العامة، كما خلصت الدراسة أيضاً الي أن اعتماد الأمن القومي العربي لعدد من الدول العربية جزئياً وكلياً علي الدعم الخارجي مما يجعل الدول الداعمة متحكمة في سياده وقرارات الدول العربية مما يؤدي إلي الفشل الدائم في التمكن من تطوير قدرات الدفاع واتخاذ القرارات المشتركة الموحدة التي تصب في مصلحه الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: المهددات الأمنية ، السياسية، الأمن القومي ، الدول العربية ، التدخلات الإقليمية الخارجية.

Abstract:
The study concluded that external regional interventions hinder the activation of collective Arab capabilities. The danger of this lies in the fact that external interventions often carry expansionist geographical ambitions, exerting foreign influence at the expense of Arab national sovereignty. The study also found a conflict of national interests among Arab countries, with each nation prioritizing its own interests over the general interests of the Arab world. Additionally, the study revealed that the reliance of several Arab countries on external support, either partially or fully, makes the supporting countries dominant over the sovereignty and decisions of Arab nations. This leads to a constant failure to develop defense capabilities and make unified, joint decisions that serve the Arab world's overall interests.

Keywords: Security and political threats, national security, Arab countries, external regional interventions.

المقدمة:

يقصد بمفهوم الأمن القومي العربي تحقيق حماية دوله من الأخطار التي تهددها وحماية مصالحها الحيوية وأمنها وسلامتها واستقرارها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف والغايات واستغلال الموارد الاقتصادية بما يخدم المصالح المشتركة والحفاظ على الطابع القومي والحقوق في السيادة والتقدم، والسعي نحو مواجهة الأطماع الخارجية والتكتلات في كافة المجالات للوصول إلى إرادة مشتركة، بتنمية

الموارد القومية مثل الثروة البترولية وعوائدها والموارد الحيوية الأخرى لرفع مستوى الفرد في الدول العربية.
لم يعد الأمن القومي العربي دون أدنى شك على هامش الخطر بل في ذاته فعلاً وكل الدول تدرك هذه الحقيقة وبالتالي تأتي حماية المصالح القطرية على حساب المصلحة القومية العربية مع الأخذ في الاعتبار أن حقيقة المصالح الضيقة للأنظمة العربية بعيدة كل البعد عن الفهم الموضوعي للمصالح ووقائعها وبالتالي فإن هذه المصالح إنما تعبر أولاً عن مصالح المحاور وامتداداتها،إن قضايا العالم العربي لا تجد الحد الأدنى من التفهم العربي أو الإسهام في محاولة المعالجة، مما يؤكد أن النظام العربي الرسمي أثبت عجزه عن تقديم
أي أطروحات من خلالها يمكن إيجاد حلول لقضايا المنطقة، وعلى العكس تماماً نجد هذا النظام مجرد معبِّر لما تريده القوى الإقليمية بلغة عربية ومنفذ لإرادة أخرى غير الإرادة العربية الشعبية الجماهيرية لذلك يعجز عن المساهمة في حل كثير من المسائل ذات البعد المصيري الاستراتيجي، أو أن تكون المصلحة القومية العربية هي مدار الاهتمام ومن شواهد ذلك القضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي الإسرائيلي والانتظار الدائم لأوامر وحلول القوى الدولية الخارجية وبسبب تغيب الأمن القومي بتجميد بنيته وغموض مفهومه والحد من القدرة العربية كلها أو جزء منها عن إحياء مفهوم الأمن القومي أو إيجاد صيغة بديلة له، استمرت مصادر تهديد الأمن القومي ناشطة تتحرك في بيئة برز فيها الأمن القطري مهادناً لبعض تلك المصادر أو متعاوناً مع بعضها الآخر أو واقفاً في سلبية توفر له الحفاظ على كيانه وذاته دون أي تفاعل مع مفهوم الأمن القومي العربي.

مشكله الدراسة:

تكمن في عدم تبني قرار عربي موحد يخدم مصالح الوطن العربي وان كل دوله عربيه تتعامل مع الامن العربي على حسب ما تقتضيه مصلحتها الخاصة دون مراعاه للمصلحة العامة للأمن القومي العربي من هنا يتكون السؤال الرئيسي لي مشكله الدراسة لماذا لا يتحد الوطن العربي من اجل حمايه امن الوطن العربي في وجه التدخلات الخارجية

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة ان التدخلات الأجنبية هي السبب الرئيسي في عدم تبني قرارات عربيه موحده تؤدي الى حمايه الامن القومي للدول العربية وتضارب المصالح وتقدم المصلحة الخاصة للدول العربية على المصلحة العامة والاعتماد الدائم على الدعم الخارجي

اهميه الدراسة:

تنبع اهميه الدراسة من الأهمية الجوستراتيجية للوطن العربي واطماع اسرائيل وامريكا في الاستحواذ وبسط السيطرة والنفوذ في هذه المنطقة المهمة

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

تقسيمات الدراسة:

تنقسم الدراسة الى فصلين وثماني مباحث كل فصل يتكون من اربع مباحث كالتالي:

الفصل الاول البيئه الامنيه الداخليه للوطن العربى:

المبحث الأول:

البيئة الأمنية الداخلية لدول الخليج والمبحث الثاني البيئة الأمنية الداخلية لدول القرن الأفريقي والبحر الاحمر وليبيا والمبحث الثالث البيئة الأمنية الداخلية لدول الشام والمبحث الرابع البيئة الأمنية الداخلية لدول المغرب العربي

الفصل الثاني المهددات الامنيه للامن القومى العربى:

المبحث الاول:

المهددات الأمنية لمنطقه الخليج المبحث الثاني المهددات الأمنية لمنطقه القرن الافريقي والبحر الاحمر وليبيا المبحث التالي المهددات الأمنية لمنطقه دول الشام المبحث الثالث المهددات الأمنية لمنطقه المغرب العربي

البيئة الأمنية الداخلية للعالم العربي:

تخلف وغياب الأمن القومي العربي أدى طبيعياً لنمو القطرية مفهوماً وفكراً وسياسات أمنية واقتصادية ودبلوماسية، وأن تمارس السيادة الكاملة في بعض مظاهرها وبخاصة في إطار العمل القومي، لقد تعددت الرؤى القطرية في مجال الأمن حتى أنها في بعض المواقف وبعض الشئون تباينت وبخاصة ما يتعلق بتحديد المخاطر والتحديات وأولوياتها، بحيث أصبح تحديدها وترتيبها خاضعين لمفهوم الأمن القطري وليس لمفهوم الأمن القومي العربي، لقد كان من نتائج تنامي القطرية والأمن القطري أن أصبحت الدولة القطرية العربية بأمنها ومصالحها هي الحقيقة الواقعة التي لا يمكن تجاوزها، على الرغم من وضوح حقيقتين هما أن الأمن القطري غير قادر على أن يحمي دولته تجاه مخاطر محددة، وأن الحفاظ على جيوش جاهزة حديثة جيدة التسليح أمر ثقيل لا يمكن للقطر الواحد مهما بلغ من الغنى أن يحمل عبأه[1].

وللأمن القومي ابعاد سياسيه واقتصاديه امنيه اجتماعيه أيدولوجية وجغرافية ولكل منها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها[2].

والواقع أنه بغض النظر عن التفاوت بين الدول العربية من حيث درجة وطبيعة الأزمة البنيوية التي تعانيها الملاحظ في كثير من الحالات أن أجهزة الدول العربية تبدو فاعلة في مجال واحد فحسب، هو مجال حفظ أمن النظام الحاكم وليس أمن المجتمع، وهذا يفسر الاهتمام الخاص الذي توليه النخب الحاكمة للأجهزة والمؤسسات الأمنية، حيث أصبح القمع ضمان الاستمرار في السلطة وليس الشرعية[3].

تواجه بعض الدول العربية اشكاليه استدامه نموذج الدولة المركزية التي ظلت المرتكز الخاص لأي ترتيب امن للأمن القومي العربي حيث باتت هذه الدول تشهد اشكالا مختلفة من الضعف مثل الدولة الضعيفة الدولة المقسمة والدولة الفيدرالية[4].

تتمثل التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي في ثلاثة جهات رئيسيه اوروبا اسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية وايران وتركيا حيث تمثل اوروبا تهديداً خارجيه مباشر لدول المغرب العربي وتمثل اسرائيل تهديدا مباشر لدول المشرق العربي من خلال احتلالها لفلسطين وهضبه الجولان[5].

سعت الولايات المتحدة إلى تدعيم مصالحها في العالم بصفة عامة وتحقيق أهدافها في العالم العربي بصفة خاصة، والمتمثلة في ضمان أمن إسرائيل وضمان حرية وصول إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة ومحاربة الأصولية الإسلامية، ولتحقيق هذه الأهداف انتهجت الولايات المتحدة العديد من السياسات، مثل استعراض القوة من خلال وجود أساطيلها العسكرية في المحيط الهندي، وإقامة العديد من القواعد العسكرية، مثل قاعدة (دييغوغارسيا) في المحيط الهندي وفي عدد من الدول العربية والاستخدام الفعلي للقوة كما حدث في أزمة الخليج الثانية والثالثة إضافة إلى المعونات المادية والعسكرية والاتفاقيات الأمنية ومبيعات الأسلحة إلى الدول الحليفة وإحكام تبعية هذه البلدان من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية، والترويج لمشروع الشرق الأوسط الكبير ومن بعده مشروع الشرق الأوسط الموسع والذي شكلت بدايته فترة احتلال العراق[6].

---

(1) مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص236.

(2) صلاح مهدي الهادي-الامن القومي العربي واستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) مجله جامعه النهرين قضايا سياسيه- العدد 73- صفحه 398

(3) أحمد حمد أبوزيد، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد السياسية والاجتماعية، الطبعة الأولى، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، 2013م، ص86.

(4) ايمان زهران - مهددات الامن القومي العربي في ظل تصاعد تدخلات اطراف اقليميه - مجله افاق عربيه- العدد الرابع - اكتوبر 2018 - صفحه 148

(5) محمد ولد دده، رساله دكتوراه في العلوم السياسية، مجلة جامعه محمد الخامس ،كليه الحقوق، العدد الاول 2013-صفحه 8

(6) حسن حمدان العليكم، (القرن الحادي وعشرين : دراسة (استشرافية))، (بيروت، المجلة العربية، العدد (19)، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2008م، ص101.

تنتشر القواعد العسكرية الأمريكية في (130) بلداً حول العالم تقريباً، وفق بعض المصادر العسكرية وتتراوح المهام بين القيام بالعمليات العسكرية والتدريب المشترك مع قوات الدول الموجودة بها والمشاركة في عمليات حفظ السلام، كما سعت أمريكا إلى عقد الاتفاقيات الأمنية مع العديد من الدول حول العالم، واستخدمت تلك القواعد في فرض الأمن والقيام بعمليات نوعية ضد ما أسمته (الإرهاب) وبصفة خاصة في فترة ما بعد أحداث 11سبتمبر2001م، وما تمخضت عنه من احتلال لكل من الأراضي الأفغانية والعراقية عامي 2001م و2003م على التوالي، ويصل عمر بعض هذه القواعد إلى حوالي (50) عاماً مثل تلك الموجودة في اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية، وفي حين أنشئت قواعد عسكرية حديثة نسبياً كتلك التي شاركت في عملية غزو العراق، وقد اتجهت الأنظار صوب القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم العربي بسبب مشاركتها في العمليات العسكرية التي دارت على الأراضي العراقية إبان عملية الغزو التي قادتها أمريكا بالتحالف مع دول أخرى، والتي تعد من أبرز تداعيات أحداث 11سبتمبر2001م على المنطقة العربية، ويمكن إلقاء مزيداً من المعلومات على بعض تلك القواعد في العالم العربي من حيث المواقع والتجهيزات العسكرية وذلك كما يلي[1]:

1- **الكويت**: يوجد بالكويت معسكر يطلق عليه إسم معسكر الدوحة يتمركز فيه أفراد الفرقة الثالثة الأمريكية مشاة وأفراد من سلاح الجو بكامل المعدات والأسلحة منها دبابات طراز (M-1A12) وعربات مدرعة طراز A22) بجانب طائرات الهليكوبتر الهجومية وأكثر من (80) مقاتلة وبعض وحدات القوات الخاصة سريعة الانتشار.

2- **السعودية**: كان يوجد على أراضي المملكة العربية السعودية أحد مراكز قيادة القوات الجوية الأمريكية الإقليمية المهمة بقاعدة الأمير سلطان الجوية بالرياض، تبقى من قوات هذا المركز حالياً عدد (500) جندي أمريكي فقط متمركزين فيما يعرف بقرية (الإسكان).

3- **قطر**: توجد في قطر قاعدة العديد الجوية التي تشتمل على مدرج للطائرات يعد من أطول الممرات في العالم واستعداده لاستقبال أكثر من (100) طائرة على الأرض، وتعتبر هذه القاعدة مقراً للمجموعة (319) الاستكشافية الجوية التي تضم قاذفات ومقاتلات وطائرات استطلاعية إضافة لعدد من الدبابات ووحدات الدعم العسكري وكميات كبيرة من العتاد والآلات العسكرية المتقدمة، مما جعل بعض العسكريين يصنفونها أكبر مخزن استراتيجي للأسلحة الأمريكية في المنطقة.

4- **البحرين**: بها مقر الأسطول البحري الأمريكي الخامس في المنامة الذي يخدم فيه (4200) جندي أمريكي، ويضم هذا الأسطول حاملة طائرات أمريكية وعدد من الغواصات الهجومية والمدمرات البحرية وأكثر من (70) مقاتلة، إضافة لقاذفات القنابل والمقاتلات التكتيكية وطائرات التزود بالوقود المتمركزة بقاعدة الشيخ عيسى الجوية.

5- **عمان**: تستمد عمان أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من حيث موقعها وتمثل مركز متعدد المهام لخدمات دعم الجسر الجوي، وقامت الولايات المتحدة بإنشاء قاعدة جوية فيها، تتمركز بها قاذفات طراز (B1) وطائرات التزود بالوقود.[2]

6- **الإمارات**: توجد بها قاعدة جوية ومستودعات متعددة لأغراض الدعم اللوجستي، إضافة إلى ميناءين هامين يطلان على مياه الخليج العميقة، الأمر الذي يبرز أهميتها بالنسبة للسفن العسكرية الكبيرة.

7- **مصر**: بها قاعدة جوية مصرية غربي القاهرة غالباً ما تستخدم من قبل القوات الأمريكية لأغراض التزود بالوقود ومهام دعم الجسر الجوي، ومصر بها العديد من الموانئ البحرية التي يمكن استخدامها لتحريك القطع البحرية الأمريكية و تغيير أماكنها أثناء سير أي عمليات عسكرية أمريكية بالمنطقة.

(1) مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، (الخرطوم، أوراق توثيقية، العدد (12)، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية)، 2009م، ص(45، 46، 47).

(2) وليد عبد الخالق احمد، حرب الخليج الثانية والثالثة علي امن الخليج العربي، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعه الزعيم الازهري، 2009

8- **العراق**: يقدر الخبراء أنه منذ غزو العراق في العام 2003م وحتى عام 2006م عدد القوات الأمريكية بالعراق بعدد (75) قاعدة وأنه قد أنفق على هذه القواعد خلال هذا المدى الزمني مبلغ أكثر من مليار دولار.

9- **جيبوتي**: منذ بداية سنة 2002م بدأت القوات الأمريكية تتمركز في قاعدة (ليمونة) وقد بلغ عددها (900) جندي وإن كانت بعض التقديرات تقدر عددها (1900) جندي، وفي 13ديسمبر2002م وصلت حاملة الطائرات (يو إس مونت ويتني) للمنطقة وعلى متنها (400) جندي ينتمون لكافة أفرع القوات المسلحة الأمريكية، وقد أصبح معسكر (ليمونة) مقر قوة العمل المشترك الأمريكية بأفريقيا، وتقوم هذه القوة بمراقبة المجال الجوي والبحري والبري لست دول أفريقية هي: السودان، أريتريا، الصومال، جيبوتي، كينيا فضلاً عن اليمن ودول الشرق الأوسط. (1)

يتضح مما سبق أن العالم العربي يخضع بالكامل للاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة ما تقدمه بعض الدول بدوافع التبعية والخوف من المهددات الإقليمية من تسهيلات وأراضي وقواعد تغطي كافة الأجواء والمساحات البحرية والبرية للدول العربية أجمع بما يمكِّن الولايات المتحدة بما لديها من جاهزية وتقنيات أن تنفذ أي عمليات حربية هجومية بأي موقع بالعالم العربي دون رقيب وحسيب، خاصة مع الكفالة الصريحة والدائمة لمصالح إسرائيل الحليف الاستراتيجي لها بالعالم العربي، ولعل الانتشار الكثيف للوجود العسكري الأمريكي بالدول العربية له تداعياته الآنية والمستقبلية على المنطقة ودولها والقضايا الداخلية والخارجية فضلاً عن التأثير في مسار الصراع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين، وكل هذه البيئة الأمنية التي تجسد الواقع العربي تمثل تهديداً أمنياً كبيراً يخترق مرتكزات الأمن القومي العربي ويعمق من الأخطار التي تحيط به مع غياب شبه كامل للوعي القومي العربي البعيد عن النظرة الكلية لقضايا المنطقة وقصر النظر في الحلول القطرية والتي لا توجد بالكامل إلا في ظل شمولية الحل لجميع قضايا العالم العربي دون تجزئة مع قناعة تامة بالثوابت القومية والعقائدية التي تجمع الدول المكونة للعالم العربي وتضمن تفاعل شعوب المنطقة قاطبة.

<u>المهددات الأمنية لدول الخليج العربي:</u>

بالرغم من الأهمية الجغرافية التي يتمتع بها الخليج العربي فإن دوله قد فشلت في تحقيق الحماية والدفاع عن ذلك الموقع الاستراتيجي المميز في الخارطة العالمية فمنذ بداية العصور الحديثة وعلى وجه التحديد منذ القرن الخامس عشر وحتى اليوم لم يمتلك الخليج إدارة إقليمية تستطيع إدارة شئون الإقليم، والتصدي لكل الهجمات الاستعمارية، والتي بدأت واضحة منذ القرن السادس عشر بالغزو البرتغالي للمنطقة، بل ظل يخضع لتلاعب القوى الأجنبية الاستعمارية على المنطقة، والتي راحت تسعى لفرض نوع من السيادة العالمية لها عليه، وهذا من الطبيعي لمنطقة تتمتع بمزايا موقع استراتيجي، ولكنها لا تملك القوى ذات الطموح العالي، مما أدى إلى فرض التبعية عليها(2).

ما تزال الامن في النظام الخليجي وستبقى في المدى المنظور من اكثر القضايا الساخنة والمهم التي تثير القلق وتستدعي البحث والدراسة من قبل الساسة والباحثين في شتى ارجاء الوطن العربي لمعرفه الاوضاع في هذه المنطقة والاتجاهات المستقبلية لهذه القضية المعقدة والترتيبات المرتقبة لأمن هذه المنطقة تفيض بعوامل عدم الاستقرار(3).

لا تتوقف أهمية منطقة الخليج في احتياطيها النفطي مع قدرتها في زيادة معدلات الإنتاج، ولكنها أيضاً تسيطر على مضايق هرمز وباب المندب مما يعني أن سيطرة أي قوى إقليمية مؤثرة على المضيقين سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، لذلك كان تفتيت المستعمر الابتدائي للمنطقة لمجموعة من الدول الصغيرة غير القادرة على حماية نفسها تقع دوماً تحت تأثير أداة القوة الناعمة والدبلوماسية للقوى الدولية أو الغربية تحديداً وهي القوة الأكثر حاجة للنفط وبالتالي أكثر استعدادا للقتال من أجله وهذا الضعف كان

(1) حسن حمدان العليكم، مصدر سابق، ص 101

(2) المصدر نفسه، ص17.

(3) عبد الفتاح علي السالم الرشدان، الامن الخليجي مصادر التهديدات واستراتيجية الحماية ،مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2015، صفحه 91

هو الثابت الذي يستدعي الخارج عند حدوث أي خلل يصيب توازن القوة في المنطقة أو توهم لخلل يصيب التوازن، ونتيجة للضعف العربي ككتلة مجتمعة تحول هذا الاستدعاء غربي في كل الأزمات اللاحقة وبعد أن كانت المنطقة واقعة تحت تأثير القوى الغربية تحولت القوى الغربية كجزء من القوى الموجودة في المنطقة بثقل عسكري كبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لم تستطع دول الخليج العمل على توفير الحماية لنفسها عن طريق الاعتماد على الذات، نتيجة لعوامل شتى منها: الخلل الديموغرافي، وتخلف الصناعات العسكرية، وأكثر من ذلك تمتع الولايات المتحدة بتسهيلات وقواعد دائمة في الأراضي الخليجية[2]، كل هذا جعلها تتولى مسئولية الأمن في الخليج عقب الانسحاب البريطاني عن المنطقة عام 1971م وحتى تاريخ كتابة هذه الدراسة ظلت هنالك خمس أهداف على أجندة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بشأن أمن الخليج وهي الآتي[3]:

- تعزيز الأمن الإقليمي.
- ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق.
- الحفاظ على حرية الملاحة البحرية.
- حماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات في الخليج.
- تدعيم أمن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين خاصة إسرائيل.

<u>إرتباط أمن الخليج باستقرار العراق:</u>

شكل العراق خلال العقد الأخير من القرن العشرين خطراً حقيقياً على منطقة الخليج العربي وخاصة شماله، وبالتحديد دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، حيث مثل العراق مهدداً حتى قبل غزوه واحتلاله للكويت (1990-1991) نظراً لان الخلل في التوازن العسكري يسبب خللاً أمنياً هدد الوجود الكويتي ذاته، انعكس ذلك التهديد على منطقة الخليج العربي بالكامل، من خلال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وتداعياتها، من استنزاف دول الخليج تعريض المصالح وناقلات النفط الكويتية والسعودية لهجمات انتقامية من إيران، ثم الحرب التي تسبب بها الاحتلال العراقي لدولة الكويت وتحريرها في عمليات عاصفة الصحراء، وما أعقب ذلك من محاولة النظام العراقي غزو الكويت ثانية في عام 1994م والعقوبات الدولية والعمليات العسكرية المتكررة، وأبرزها عام 1998م في عملية ثعلب الصحراء، انتهاء بغزو واحتلال العراق في العام 2003م وتداعياته المستمرة[4].

لم يعد العراق يمثل ذلك التهديد الذي ساد في ظل حكم صدام حسين، وبخاصة ضد دول جواره، وبالأخص الكويت وإلى حد أقل المملكة العربية السعودية فالخطر العراقي على المنطقة لم يعد إبتذاذاً وتمدداً وتهديداً بغزو واحتلال وضم، ولكن طبيعة التهديد تغيرت اليوم في العراق فهو يعيش دوامة من الفوضى والاقتتال المذهبي والطائفي، وهو أمر له انعكاساته ليس على الكيان العراقي ووحدته فحسب، ولكن على الأمن الخليجي عموماً، بطرق مختلفة عما كان يمثله نظام صدام حسين من خطر وتهديد، وينبع التهديد الذي يمثله عراق ما بعد صدام حسين من أربعة مصادر[5]:

أ- **المصدر الأول**: تحول العراق إلى نموذج لمفهوم الدولة الفاشلة وتأثيره على الأمن والاستقرار في دول الخليج والمنطقة العربية بالكامل.

ب- **المصدر الثاني**: التهديد الذي يمثله العراق على دول مجلس التعاون الخليجي هو تحول العراق إلى أرض خصبة جاذبة وملهمة ومدربة وحاضنة ومنتجة ومصدرة للعناصر المتطرفة والإرهابيين، من عرب وعراقيين وخليجيين وتنظر هذه العناصر وآخرها تنظيم الدولة الاسلامية إلى دول مجلس التعاون الخليجي كأهداف مشروعة لعملياتها رداً على وقوف وتحالف هذه الدول مع الولايات المتحدة

(1) مركز الدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العام 2011م، (الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية)، 2012م، ص138.
(2) عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، ص83.
(3) د. وليد عبد الخالق أحمد، مصدر سابق، ص99.
(4) أيمن طلال يوسف، "تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا قراءة تحليلية نقدية"، (بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (18)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م)، ص147.
(5) المصدر نفسه، ص151.

الأمريكية التي تصنف هذه الدول بدورها مع مصر والأردن ضمن محور الاعتدال العربي والذي يهادن السياسات الأمريكية بالمنطقة العربية.

ج- **المصدر الثالث**: دور إيران المتنامي في العراق وما يتبعه من دور منتفد في المنطقة من خلال مشروع إيراني طموح يتصدى ويشكل محور ممانعة مع حلفاء إيران ضد المحور الأمريكي العربي المعتدل الذي تشكل دول مجلس التعاون بالإضافة إلى مصر والأردن أطرافه.

د- **المصدر الرابع**: هو فرع عن المصدر الثالث ونتيجة له، حيث أن هناك مخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية من عراق يعطي الطائفة الشيعية وإيران ثقلاً سياسياً كبيراً ومن خطر التمدد الشيعي في المنطقة.

يتوقف المستقبل الخليجي في جانب مهم منه على مستقبل العراق، فإذا نجحت جهود وضع العراق على طريق التنمية والوحدة والديمقراطية في ظل سيادته وسلامة أراضيه فسوف يعزز ذلك من فرص الأمن والاستقرار في المنطقة، أما إذا حدث العكس واتجهت الأوضاع في العراق نحو مزيد من التدهور بما يمكن أن يؤدي إلى تفكك الدولة العراقية، فإن ذلك سوف يجعل من العراق بؤرة لعدم الاستقرار في المنطقة، بل ومصدر تصدير للتطرف والإرهاب إلى خارج حدود العراق[1]. ولعل الوضع العراقي سوف يكون له آثار كارثية على المنطقة العربية أجمع خاصة أن هنالك العديد من المتغيرات المؤثرة والضاغطة على أمن الخليج العربي تتمثل في الآتي[2]:

1. المتغير العراقي والدور الأمريكي المؤثر في العراق وانعكاساته على الأمن الخليجي بجميع أبعاده وتمدداته.
2. مخاطر العنف والإرهاب المرتبط بعلاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة ضمن محور الاعتدال في مواجهة محور التشدد الذي يحقق مكاسب في كسب الشارع العربي عبر القوة الناعمة في العالم العربي.
3. البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على الأمن الخليجي من مسقط إلى الكويت وعلى المستوى الدولي.
4. عولمة الأمن الخليجي.
5. الاستقطاب السني الشيعي.
6. مخاطر عدم الاستقرار في باكستان النووية.
7. تداعيات حرب أفغانستان.
8. المنظمات الاسلامية المتطرفة.
9. المساعي المحلية في دول مجلس التعاون المرتبطة بالإصلاحات السياسية والمشاركة والمجالس المنتخبة والدساتير والمسألة السياسية وتأثيرها.
10. الدور المتصاعد لدول شرق آسيا وخاصة الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وتأثيره في الأمن الخليجي عبر أمن الطاقة.
11. الدور الأمريكي كمتغير أساسي للاحتواء والتعامل مع جميع المتغيرات السابقة من إقليمية للعراق وإيران وروسيا والصين ودول شرق آسيا.
12. أمن الطاقة (النفط والغاز) وتأثير أمن الطاقة في البيئة الإقليمية والدولية.

يبقى أخيراً التحدي الذي يواجه دول الخليج حالياً هو استيعاب رسالة الثورات الشعبية العربية (الربيع العربي) من خلال إعطاء الديمقراطية الأولوية القصوى وتأكيد الحرية في الحياة السياسية بالطريقة الخليجية المعتدلة المتوافقة مع الخصوصية الخليجية[3].

<u>المهددات الأمنية لدول منطقة الشام:</u>

(1) د. عبد الله خليفة الشايجى، "حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي"، (بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2008م، ص49.

(2) المصدر نفسه، ص44.

(3) توفيق المدني، الربيع العربي إلى أين أفق التغيير الديمقراطي، طبعة أولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2011م، ص326.

تعتبر الدول العربية في منطقة الشام (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين) من المناطق غير المستقرة عدا الأردن والذي يعاني من تململ داخلي خاص بمطالب الشرعية والتوجه نحو مزيد من الديمقراطية، وأسوأ ما شهدته هذه المنطقة التاريخية من العالم العربي بعد الثورة الشعبية التي قام بها السوريون والتي أورثت البلاد دماراً وخراباً داخلياً وتشرد المواطنين السوريين في بلاد العالم المختلفة وتمظهر البعد الدولي وصراع المصالح في الأزمة السورية ما بين مؤيد لمطالب الشعب السوري والذي ما زال متماسكاً رغم ما أصاب بنية الدولة الأساسية والاقتصادية والاجتماعية من دمار لا تعرف نهاياته لطبيعة التدويل للقضية السورية واحتضان بيئة الدولة السورية لكثير من الحركات الأصولية والإرهابية والمذهبية بما فيها حزب الله اللبناني وتنظيم الدولة الاسلامية[1].

يتضح مما سبق أن خلفية المنطقة العربية مرت تاريخياً بكثير من الأحداث والصراعات في مختلف العصور فلبنان دولة قامت على خلفية تاريخية ملتبسة حروبات طائفية اندلعت في تاريخ جبل لبنان القديم ثم اتفاقية سايس بيكو التي أفرزت واقعاً متشظياً ألقى بتأثيراته الكبيرة حتى أواخر القرن العشرين الذي شهد حرباً أهلية طاحنة إمتدت لخمسة عشر عاماً، وتعتبر هوية لبنان في مصهرة التشكل تتغير التركيبة السكانية يزيد عدد طائفة وينقص عدد آخر، وهم متوزعون بين مسلمين ومسيحيين، تتوزع التحالفات السياسية بين أكثر من مشروع سياسي، لكن المشروعين المتواجهين بصورة رئيسية هما المشروع المتصالح مع العرب الأقرب للسياسات الأطلسية الأمريكية، والمشروع المتجذر في ثوابت القضية العربية والثوابت العربية والإسلامية، وما بينهما يتوزع الواقع الطائفي يبحث عن تجانس تستقيم به أمور الدولة اللبنانية وفق ديمقراطية توافقية تحصن وحدته واستقراره من التدخلات الأجنبية الإقليمية والدولية كالبعد الإيراني في الواقع الداخلي اللبناني وتدخل القوى الدولية (أمريكا، فرنسا) وتداعيات الصراع العربي الإسرائيلي على الساحة اللبنانية في ظل الانقسام والفرز الطائفي الماثل، وهناك محطات أساسية مرت بها حالة عدم الاستقرار في لبنان متمثلة في أزمة الحكم كالآتي[2]:

أ- دستور عام 1926م.

ب- ميثاق 1946م لإدارة الحكم.

ج- اتفاق الطائف في العام 1989م والذي أوقف الحرب الأهلية التي استمرت لمدى (15) عاماً، وكان الاتفاق تحت إشراف الجامعة العربية والمملكة العربية السعودية، وكانت قوات الردع العربية قد لعبت دوراً كبيراً في تثبيت الأوضاع في لبنان في سنوات الحرب الأولى وذلك بفصلها بين القوات المتصارعة آنذاك في لبنان.

د- قد برزت لبنان بصورة جديدة على مسرح الأحداث في المنطقة بعد العام 1990م، حيث عاد الصراع مرة أخرى بسبب التنوع الداخلي (الفرز الطائفي) فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية بأجندات متباينة.

تكمن تعقيدات الأزمة اللبنانية في أن كل الأطراف السياسية تؤمن بنظرية المؤامرة، فحزب الله برر المؤامرة الصهيونية الأمريكية الإمبريالية وبالمقابل برر تيار الأكثرية المؤامرة الفارسية الشيعية الصفوية ضد أهل السنة، لهذا يسهل على كل الأطراف أن تقوم بحشد اعلامي وتحريض وشحن نفسي ضد الآخر ومقابل هذين المحورين لا يوجد محوراً لبنانياً يضع لبنان كوطن قائم بذاته دون الحديث عن أي هوية عربية أو قومية أو طائفية، فلبنان الحالي هو مجموعة هويات متناقضة المصالح والانتماءات وتنعكس تناقضاتها على الأرض اللبنانية وعلى شعبه ولقد اتسمت الأزمة اللبنانية في عناصرها بوجود ثلاثة مستويات أو أبعاد للأطراف المعنية كالآتي[3]:

1. **بعد محلي**: يتمثل في الطوائف الدينية والفئات المذكورة.

(1) توفيق المدني، مصدر سابق، ص327.

(2) جمال محمد إبراهيم، التدخلات الدولية والإقليمية في لبنان وتأثيرها على الأوضاع الداخلية فيه، (الخرطوم، أوراق توثيقية، العدد الثامن، مركز الراصد للدراسات)، 2008م، ص9.

(3) جمال محمد إبراهيم، المصدر سابق، ص103.

2. **بعد إقليمي**: حيث ارتبطت الأزمة اللبنانية بشكل مباشر بالقضية والقيادة الفلسطينية وبسوريا ومصر وإسرائيل.
3. **بعد دولي**: فقد ارتبطت الأزمة اللبنانية بشكل مباشر بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، إضافة إلى وجود اهتمامات إضافية لبعض الدول الأوربية الأخرى والاتحاد السوفيتي السابق.

يتضح مما سبق أن هذه الدول (لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين) تتأثر أمنياً بالقضية الفلسطينية كقضية محورية لمنطقة الشام بالإضافة لتأثيرات الأوضاع الداخلية لكل واحدة على الأخرى، فالأزمة اللبنانية أثناء الحرب الأهلية كانت لها تأثيراتها بالواقع السوري وذلك يبرز سوريا كفاعل في هذه الأزمة، كما تظهر لبنان بحزب الله وتدخله في الأزمة السورية عسكرياً ليجسد نفس هذا الواقع، ولا شك أن الوضع الأردني والفلسطيني توجد به كثير من التداخلات والارتباطات منذ بدايات الاحتلال الأولى واستمراره آنياً أو لاحقاً في مستقبل القضية الفلسطينية كأرض وشعب وما يترتب على ذلك من استقرار أمني وسياسي بالمنطقة.

المهددات الأمنية للقرن الأفريقي والبحر الأحمر وليبيا:

يرتبط السودان بالمنطقة العربية ارتباطاً وثيقاً وهو من الأقطار العربية والأفريقية الأكبر مساحة، تحده سبعة دول وله تداخل إثني مع الكثير منها، فمساحته البالغة (1,865,831) كيلومتر مربع بعد انفصال جنوب السودان في العام 2011م، ووجوده في منطقة شمال شرق أفريقيا مكنته أن يكون مرتبط بشكل وثيق بما يدور في مصر على وجه الخصوص ومنطقة الخليج بصورة عامة فهناك اعتماد متبادل بين السودان ومصر، بمعنى أن ما يحدث لأي طرف يتأثر به الطرف الآخر، فبحكم الوجود على ساحل البحر الأحمر يقع السودان بين أهم معبرين للتجارة العالمية والنفط في المنطقة وهما قناة السويس وباب المندب حيث تعبر يومياً نحو مائة سفينة و(120) ألف برميل من نفط الخليج[1].

التنافس الاقليمي في منطقه القرن الافريقي وتقديس تهديدات امنيه تواجه المنطقة وذلك لها شاشه حكومات المنطقة ولتأثير الابعاد الجيوسياسية والأمنية فيها والتنافس الجديد على المنطقة و القرن الافريقي يختلف عنه في اواخر القرن التاسع عشر في الطمع في المياه والاراضي والغذاء والسيطرة على الموانئ وطرق النقل[2].

في ذات الاتجاه تحولت إسرائيل إلى أريتريا بعد استقلالها من أثيوبيا وكسب تأييدها بما يخدم الأهداف والمصالح الاستراتيجية لإسرائيل ويقوي نفوذها وأمنها في البحر الأحمر ويضمن تطبيع العلاقات وذلك عن طريق اتصالات سرية بين الطرفين دامت ثلاثة سنوات قبل استقلال أريتريا، وقد اشترطت إسرائيل أن لا ترتبط أريتريا عند الاستقلال بالأمن العربي في منطقة البحر الأحمر وأن لا تدخل في أحلاف ضد إسرائيل وقد احتفظت إسرائيل بعلاقة طيبة مع أريتريا مع إعطائها حق التواجد من خلال ما تقدمه من خبراء في شتى المجالات، ونجد أن إسرائيل تبحث عن عدداً من الوسائل لإنجاح مخططاتها في أريتريا أهمها الآتي[3]:

أ- مقاومة أي توجه أريتري نحو الهوية العربية رغم أن أكثر من 60% من السكان يتحدثون العربية.
ب- استمرارية الوجود العسكري في جزر البحر الأحمر الأريتيرية.
ج- محاولة احتواء التوجهات السياسية التحررية من جانب المجتمع الأريتري خاصة من يمثل الجانب العربي الاسلامي وذلك بخلق علاقات وثيقة ومميزة مع أريتريا على أمل أن تصبح بديلاً عن علاقاتها مع الدول العربية.
د- محاولة إيجاد التوترات بين الجانب الأريتري والعربي وإفشال الجهود العربية في إرجاع الجانب الأريتري نحو الكتلة العربية مع أن الدول العربية وقفت مع القضية الأريتيرية.

(1) تقرير استراتيجي، "الأمة في مواجهة مشاريع التفتت"، (الرياض، مجلة البيان)، 2011م، ص6.
(2) حسن الحاج علي احمد-الامن القومي العربي وتحديات الامن الاقليمي-المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية -2023.
(3) مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، سياسة إسرائيل تجاه البحر الأحمر، (الخرطوم، أوراق ثبوتية، العدد (21)، مركز الدراسات الاستراتيجية)، ص68.

تعتبر علاقة إسرائيل بأريتريا من القضايا المثيرة للجدل ويكتنفها الكثير من الغموض والمغالطات بين التهويل والتهوين من مخاطرها وحجمها ولكن في كل الأحوال تلك العلاقة تمثل امتدادا للمشروع الإسرائيلي وقد تطورت هذه العلاقات في المجال العسكري والأمني حيث استفادت إسرائيل من موقع أريتريا وذلك بغرض وهدف تحقيق الآتي[1]:

1. إعطاء إسرائيل مرونة التحرك العسكري بالإضافة إلى تأمين التحرك التجاري والاقتصادي.
2. ضمان قدرتها على إغلاق باب المندب في وجه العرب في الوقت المناسب والسيطرة التامة عليه.
3. التمكن من الإشراف على حركة الملاحة ومراقبتها في البحر الأحمر على طول الخط الملاحي من باب المندب إلى ميناء (إيلات) الإسرائيلي.
4. إمكانية إنشاء قواعد بحرية عسكرية استخبارية في جنوب البحر الأحمر كي تستطيع إسرائيل الانطلاق وفرض سيطرتها على مياه وسماء البحر الأحمر وضرب أي قواعد عسكرية تشكل تهديداً لها في المستقبل.

متابعة للتهديدات الأمنية للعالم العربي جدير أن نذكر غزو القوات الأثيوبية للصومال وإسقاط سلطة المحاكم الاسلامية بمساندة فعلية ومعلنة من الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم عسكري ولوجستي ومالي واستخباري مباشر، مما وفر لها حماية دولية كاملة تحدت بها دور مجلس الأمن في إدانة الغزو مما ساعد أثيوبيا في السعي لدى الاتحاد الأفريقي لمناصرة ومباركة العدوان بإرسال مزيد من القوات الأفريقية لدعم هذا الاحتلال[2].

إن التدخل العسكري الأثيوبي في الصومال لم يكن حدثاً استثنائيا مرتبطاً بتصاعد تهديدات اسلاميين منضويين تحت لواء المحاكم الاسلامية للحكومة الانتقالية الصومالية أو لأثيوبيا وإنما يمثل تعبيراً عن سياسة سيطرة ممتدة مارستها الأنظمة الأثيوبية في الصومال منذ قرون، وتهدف أثيوبيا من تدخلاتها المتكررة في الصومال إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في الآتي[3]:

أ- إدامة حالة الانهيار والفوضى وتعميق الانقسامات الداخلية بين الأطراف الصومالية.

ب- تجزئة الصومال إلى كنتونات متعادية ومتنافرة فيما بينها ومرتبطة بأثيوبيا طوعاً وكرهاً، لأنها كان لها الدور الرئيسي لظهور واستمرار هذه التنظيمات المتصارعة.

ج- استغلال موقع الصومال كمنفذ إلى العالم الخارجي، وذلك بالاستيلاء على شواطئه وسواحله الطويلة المطلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر بالإضافة إلى موارده وثرواته الأخرى غير المستغلة خاصة بعد أن صارت أثيوبيا دولة حبيسة في المنطقة بعد استقلال أريتريا.

د- ابتلاع الصومال وإنهاء سيادته وهويته واستقلاله.

من جانب آخر ليبيا من الدول العربية ذات الأبعاد الاستراتيجية المؤثرة على محيطها من دول وادي النيل والجوار الأفريقي لها خاصة دول المغرب العربي، فالمجتمع الليبي يتكون من قبائل عربية أو أفريقية على السواء لها ومثيلاتها في دول الجوار في كل من (مصر، السودان، تشاد، النيجر، الجزائر، تونس) كحال بقية هذا الجوار بما فيها دول القرن الأفريقي، وهذا التداخل القبلي أوجد تأثيراً وتأثراً بما يجري داخل أية دولة من هذه الدول وبقية الدول الأخرى خاصة فيما يلي قضايا الأمن والاستقرار، ومن جانب آخر تتمثل الأهمية الاستراتيجية لليبيا في موقعها على البحر الأبيض المتوسط وما يمثله من أهمية للأمن الأوربي والأمريكي مع ما تمتلكه ليبيا من بترول مما يجعلها مدار للاهتمام الدولي إذا ما أضيف وقوع ليبيا في قلب العالم العربي والإسلامي كمنطقة مهمة للنظام العالمي خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001م مع واقع ليبي مضطرب وغير مستقر حتى تاريخ هذه الأطروحة بعد الإطاحة بالعقيد القذافي من بعد حكم استمر (40) عاماً وقيام الثورة الليبية المسلحة والتي أدت لانهيار مقومات الدولة الليبية وظهور النعرات القبلية والجهوية والتي بدورها أوصلت هذه الدولة لظهور الجماعات المتشددة كتنظيم الدولة الاسلامية،

(1) مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، المصدر السابق، ص 70.

(2) عبد القادر معلم، الغزو الأثيوبي للصومال بعد مرور عام (دراسة الانعكاسات رؤى الحل)، (الخرطوم، أوراق توثيقية، العدد السابع، مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية)، 2008م، ص14.

(3) عبد القادر معلم، مصدر سابق، ص17.

هذا الواقع الصعب أوصل وعرَّض ليبيا إلى العديد من المهددات الداخلية أهمها العقبة الدستورية، ومشكلة الاندماج الوطني وانتشار السلاح وتعدد الكتائب والمجموعات المسلحة وظهور الجماعات الدينية المتشددة، وضعف قدرة الدولة على السيطرة، وخلل النمو الاقتصادي والصرعات القبلية وضعف البنيات الأساسية مع قلة الخبرة وسوء التخطيط في إدارة السياسات الاقتصادية وضعف الصادرات، وعدم الاستقرار السياسي، وارتفاع المعيشة، والتهريب والمخدرات وكل هذا يعتبر مهدداً أمنياً خطراً على الأمن القومي العربي خاصة الدول العربية تحديداً في شمال أفريقيا[1].

تأتي الأخطار والمهددات على الدول العربية من التقديرات للحكومة اليوغندية الخاطئة بأن بروز الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لها تستطيع من خلاله أن تسحق أي دولة إن هي أرادت، ومن هذا المنطلق سار النظام اليوغندي في اتجاه السياسة الأمريكية، ووضح ذلك في عمله ليس على تصفية حساباته مع النظام السوداني فحسب ولكن مع حركة المد الاسلامي في أفريقيا جنوب الصحراء وهذا ما دفعه إلى تأييد تمزيق السودان والتأييد الخفي والمعلن لانفصال جنوب السودان ودعمه وإيواءه لحركات التمرد الدار فورية ومليشيات الجبهة الثورية سعياً وراء عدم استقرار ما تبقى من السودان والعمل على تدمير الدولة السودانية تنفيذاً للمخططات الأمريكية والإسرائيلية[2].

ينظر لمعظم أزمات السودان الرئيسية بالارتباط الوثيق بمحيطه الإقليمي العربي والأفريقي والاسلامي لذلك وليس أدل على أهمية السودان من محاضرة لوزير الأمن الإسرائيلي ألقاها في معهد الأمن القومي الإسرائيلي في العام 2008م (آفي دختر) وفي إجابته عن سؤال يرتبط بأسباب اهتمام إسرائيل بالسودان فأجاب: (بأن إسرائيل حين بلورت محددات سياستها واستراتيجيتها حيال العالم العربي، انطلقت من عملية استجلاء واستشراف للمستقبل، وأن أبعاد هذا الاستشراف والتقييمات تتجاوز المدى الحالي أو المنظور والسودان بموارده مساحته الشاسعة وعدد سكانه كان من الممكن أن يصبح دولة إقليمية قوية منافسة لدول عربية رئيسة مثل مصر والعراق والسعودية لكن السودان ونتيجة لأزمات داخلية بنيوية وصراعات وحروب أهلية في الجنوب استغرقت ثلاثة عقود ثم الصراع في دارفور ناهيك عن الصراعات حتى داخل المركز الخرطوم تحولت إلى أزمات مزمنة، وهذه الأزمات فوتت الفرصة على تحوله إلى قوة إقليمية مؤثرة في البنية الأفريقية والعربية وقد كانت هناك تقديرات إسرائيلية حتى مع بداية استقلال السودان في منتصف عقد الخمسينات أنه لا يجب أن يسمح لهذا البلد رغم بعده عنا أن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي لأن موارده إن استمرت في ظل أوضاع مستقرة ستجعل منه قوة يحسب لها ألف حساب) [3].

يتضح مما سبق أن مقومات الاستقرار لدول القرن الأفريقي والدول المطلة على البحر الأحمر والتي يجري فيها النيل بالإضافة لدولة ليبيا متشابهة ومتداخلة لطبيعة الأبعاد والأهداف الإقليمية والدولية التي تحيط بالوجود العربي، وتسعى لتقطير نشاطه الوحدوي وتجزئته حتى لا يستطيع النهوض واستغلال موارده وتقوية مواقفه تجاه قضايا العالم العربي ومواجهة تهديدات الأمن القومي العربي وحتى لا يكون ذا تأثير في القضايا الإقليمية والدولية بما فيها الوجود غير الشرعي لإسرائيل التي تتميز بالرعاية الخاصة من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات عقائدية ومصلحية وفرضها كواقع على العالم العربي دون التقيد بالقوانين والأعراف الدولية المتبعة، رغم أن أمريكا هي من تنصب نفسها حامية للشرعية الدولية في تناقض غريب في السياسات الخارجية أقل ما توصف بازدواجية المعايير وبالمعادية لدول النظام العربي، بوضع إسرائيل وأمنها خط أحمر بغض النظر عن أي مصالح أخرى، فإن الواقع العربي في الصومال وليبيا من اقتتال طائفي وقبلي مع وجود تنظيمات خطرة محصلته دمار مقومات هذه الدول وتفتيتها، والسودان وانفصال جنوبه وما يدور فيه من حرب ونذر عدم الاستقرار في الداخل المصري بسبب عدم شرعية النظام المصري الحاكم كل هذا مجتمعاً بالإضافة للأدوار الغربية المرسومة لأريتريا وأثيوبيا وأوغندا من خطط مصممة لشد أطراف العالم العربي وتجزئته وإبعاد أي طموح بالوحدة

(1) الأمن في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011م، الشبكة الدولية للإنترنت https://plus.google.com.

(2) مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، التقرير الاستراتيجي السنوي للعام 2011م، (الخرطوم، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا)، 2012م، ص95.

(3) مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصدر سابق، ص14.

العربية كما ترجو شعوب هذه المنطقة، للتمكن من الحفاظ على الأمن القومي العربي وحل قضاياه العادلة يصب في الاتجاه السالب للأمن القومي العربي.

المهددات الأمنية لدول المغرب العربي:

تعد قضايا عدم الاستقرار الأمني والخلافات السياسية ونزاعات الحدود واختلاف الرؤى هي السمة المميزة للعلاقات بين الدول المغاربية (المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس وليبيا) وتباين علاقة هذه الدول بالغرب الأوربي والأمريكي نقطة ضعف أخرى وتراجع نحو وحدة واتحاد دولة خاصة ضمن نظام الاتحاد المغاربي، ولعل الاختلاف المغربي - الجزائري المستمر حول قضية الصحراء تعتبر قضية محورية بالمغرب العربي بالغة التعقيد وتتعلق بالتنافس بين أكبر دولتين في الاتحاد المغاربي، ستبقى هذه القضية قابلة للانفجار خصماً على الأمن القومي المغاربي والأمن القومي العربي بصفة عامة وواحدة من محددات تفعيل الاتحاد المغاربي[1].

تأتي الأوضاع الليبية وحالة عدم الاستقرار فيها وصعوبة التنبؤ بمستقبل ليبيا في ظل وضع ونظام تونسي جديد لم تكتمل صورته النهائية، كمحددات للنزاع والاضطراب على الحدود الليبية التونسية وتزيد من سوء العلاقة بين هذين الدولتين لوجود عدد من رموز الحكومة الليبية السابقة قبل ثورة 17يناير2011م مستقرين بتونس، والموقف بتفاصيله ينطبق على العلاقة الليبية الجزائرية ولأسباب مشابهة هو إذا ما أشير إلى تطورات الأوضاع في دولة مالي وتأثيراتها الأمنية السالبة في استقرار الأوضاع الداخلية بدول المغرب العربي[2].

لعل من آخر مهددات الأمن المغاربي بصفة عامة وبصورة لافتة الاختراق الأمني والثقافي الغربي ولاسيما من خلال نخب معينة ومن مظاهر ذلك من الواقع الجزائري ما يسمى (حزب فرنسا) في الجزائر مما يعد مؤشر عميق للاختراق الأجنبي ويعتبر هذا الوضع تجسيد لمقولة ديغول:(سنخرج من الجزائر ونترك فيها من يرعى مصالحنا) وسعت النخبة الفرانكوفونية إلى بعض السياسات التي تعزز فكرة الاختراق وأمثلة ذلك الآتي[3]:

1. وقف تعميم اللغة العربية والدفاع عن الفرنسية.
2. تعطيل المشاريع التي تساهم في الاستقلال الاقتصادي عن فرنسا.
3. ارتفاع نسبة مساهمة فرنسا في المشاريع الجزائرية.
4. مقاومة تجريم الاستعمار.
5. الضغط للانضمام إلى المنظمة الفرانكوفونية.

الخاتمة:

يتضح مما سبق عند دراسة المهددات الأمنية على المستوى العام ومستوى الفرعيات من العالم العربي، مع ما تحيط به من بيئات أمنية مليئة بالتحديات الكبيرة، ومن الواقع الجيوبوليتيكي، والديمغرافي، والأهمية الاستراتيجية، والاقتصادية لتعدد فرعياته وتنظيماته والتي يمكن أن تكون آليات انقسام أو مقدمات وحدة عربية حسب إدارة تلك الدول المسيطرة عليها للملفات السياسية والأمنية العربية، ومن خلال القضايا ومشكلات الدول المكونة لها مثل مجلس التعاون الخليجي وروابط وادي النيل والاتحاد المغاربي رغم أن أداء هذه الفرعيات تؤكد أنه لا ينفصل عن الواقع العربي العام الذي تغلب عليه عملية التجزئة والتفرق أكثر من الالتفاف حول قضاياه المصيرية مما يعيق مرتكزات التضامن العربي خاصة مع تميز هذه الفرعيات بالاعتماد أمنياً وفي تبني سياساتها الخارجية على ما يربطها من علاقات ومصالح تصل في بعضها لدرجة التبعية بالدول العظمى أو الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعلها فاقدة لتبنى رؤيتها الخاصة في قضايا الوحدة العربية وتحديات الأمن القومي العربي والدفاع عنها وتفعيل

(1) مركز دراسات الوحدة العربية، مداولات المؤتمر القومي العربي 1999م، الطبعة الأولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، مصدر سابق، 2000م، ص97.

(2) الأمن في ليبيا بعد ثورة 17 يناير 2011م، الشبكة الدولية للإنترنت http://www.plus.google.com.

(3) أحمد سعد نوفل، التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية، الطبعة الأولى، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، 2014م، ص76.

المصالح القطرية وتبني سياسات نابعة من روح تباين سياسات الدول العظمى والغربية ذات الارتباط نتيجة لروح التنافس فيما بينها، والحرص على المصالح رغم أن هذه الدول أقل ما توصف به أنها تنظر للعالم العربي وشعوبه بنظرة معادية رغم ما ترجوه من مصالح، والواقع السوري والعراقي والمصري والسوداني خير شاهد على ذلك وتقديم أمن واستمرار واستقرار إسرائيل دون الجميع في سلم أولوياتها.

النتائج والتوصيات:

1. التدخلات الاقليمية الخارجية تقف دون تفعيل القدرات العربية الجماعية وهذا النوع من التدخلات يحمل خصوصية خطيرة تمييزه عن التدخلات الخارجية الدولية فالتدخلات الاقليمية تكمن آثارها الخطيرة في كونها تحمل دوماً نزعة الاطماع التوسيعية الجغرافية وبسط النفوذ علي حساب السيادة الوطنية العربية.
2. تضارب المصالح الوطنية لكل دولة عربية واولوية المصالح الوطنية علي المصالح القومية العليا للامة العربية، توصي الدراسة بأعلاه المصالح القومية العليا للأمة العربية.
3. اعتماد الأمن القومي العربي لعدد من دول العالم العربي (جزئياً وكلياً) علي عنصر الدعم الخارجي والضمانات الأمنية والخارجية والفشل المستمر في التمكن من تطوير قدرات الدفاع الذاتي، وعلية توصي الدراسة بتبني استراتيجيات تمكن الدول العربية من تطوير قدرات الدفاع الذاتي والاعتماد علي الذات والتقليل من الاعتماد علي الدعم الخارجي.
4. التركيز علي (الارهاب) يكون المصدر الأساسي للتهديد أو المخاطر هو تقدير يفقد المنطق خصوصاً اذا لم يتم التركيز علي اسباب ودوافع من يقف خلفه ويغديه فدون شك ان نشاطات التنظيمات الارهابية هي مصدر تهديد ولكن تهديد الارهاب هو خطر قابل للاحتواء عبر تبني سلسلة من الإجراءات الامنية والسياسية.
5. كل هذه المخاطر والتحديات تدعو الدول العربية إلي اعادة رسم ووضع استراتيجية أمنية عربية شاملة للتعامل مع المخاطر القائمة والمحتملة بما يضمن استمرار الأمة ووجودها في هذا المتلاطم من الصراعات التي تستهدف الدول العربية الوطنية الحديثة ومن ثم الامة العربية بكاملها حضارة وشعباً ودولاً.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الكتب:

1. أحمد سعد نوفل، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، الطبعة الأولى، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، 2014م
2. أحمد حمد أبوزيد، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد السياسية والاجتماعية، الطبعة الأولى، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، 2013م.
3. حسن حمدان العليكم، (القرن الحادي وعشرين: دراسة (استشرافية))، (بيروت، المجلة العربية، العدد (19)، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2008م.
4. توفيق المدني، الربيع العربي إلى أين أفق التغيير الديمقراطي، طبعة أولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2011م

ثانياً: البحوث والاوراق العلمية:

1. أيمن طلال يوسف، "تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا قراءة تحليلية نقدية"، (بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (18)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م)
2. عبد الله خليفة الشايجى، "حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي"، (بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2008م.
3. عبد الرازق كرار، مؤتمر القمة العربي العشرون (دمشق) التحديات والنتائج، (الخرطوم، أوراق توثيقية العدد الثامن، مركز الراصد للدراسات)، 2008م.
4. عبد القادر معلم، الغزو الأثيوبي للصومال بعد مرور عام (دراسة الانعكاسات رؤى الحل)، (الخرطوم، أوراق توثيقية، العدد السابع، مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية)، 2008م

5. جمال محمد إبراهيم، التدخلات الدولية والإقليمية في لبنان وتأثيرها على الأوضاع الداخلية فيه، (الخرطوم، أوراق توثيقية، العدد الثامن، مركز الراصد للدراسات)، 2008م.
6. وليد عبد الخالق أحمد، أثر حربي الخليج الثانية والثالثة على أمن الخليج العربي، (أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الخرطوم، جامعة الزعيم الأزهري، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية)، 2009م.
7. مركز دراسات الوحدة العربية، مداولات المؤتمر القومي العربي 1999م، الطبعة الأولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2000م
8. مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، (الخرطوم، أوراق توثيقية، العدد (12)، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية)، 2009م.
9. مركز دراسات الوحدة العربية، مداولات المؤتمر القومي العربي 1999م، الطبعة الأولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2000م
10. حسن الحاج علي احمد-الامن القومي العربي وتحديات الامن الاقليمي-المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية -2023
11. عبد الفتاح علي السالم الرشدان، الأمن الخليجي مصادر التهديدات واستراتيجية الحماية، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2015،
12. محمد ولد دده، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، مجلة جامعة محمد الخامس ،كليه الحقوق، العدد الاول 2013
13. ايمان زهران - مهددات الامن القومي العربي في ظل تصاعد تدخلات اطراف اقليميه - مجله افاق عربيه- العدد الرابع - اكتوبر 2018
14. صلاح مهدي الهادي-الامن القومي العربي واستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) مجله جامعه النهرين قضايا سياسيه- العدد 73